E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2003/33
10 March 2003

ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصـــادي والاجتماعي

لجنة حقوق الإنسان

الدورة التاسعة والخمسون

البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت

مسألة انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية في أي جزء من العالم

حالة حقوق الإنسان في ميانمار

تقرير مُقّدم من الأمين العام عملاً بقرار الجمعية العامة ٥٧/٢٣١

(A) GE.03-11654 180303 190303

خلاصة

يستند هذا التقرير إلى جهود المساعي الحميدة التي بذلها الأمين العام ومبعوثه الخاص السيد رازالي إسماعيل، من أجل تيسير تحقيق مصالحة وطنية واستعادة الديمقراطية في ميانمار، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٥٧/٢٣١ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وتركّزت المباحثات التي أجراها الأمين العام ومبعوثه الخاص كل على حدة مع سلطات ميانمار خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير. على الكيفية التي تتمكن بها الأمم المتحدة من تقديم المساعدة في الانتقال بمحادثات بناء الثقة التي بدأت بين الحكومة وداو أونغ سان سوو كيي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، إلى حوار أكثر اتساماً بطابع موضوعي وقد طرأت بعض التطورات المهمة، بما في ذلك استعادة داو أونغ سان سوو كيي لحرية التنقل في ٦ أيار/مايو ٢٠٠٢. على أنه لم يبدأ الحوار الموضوعي بين الحكومة وبينها لحد الآن. ويعيد الأمين العام، انشغالاً منه حيال ضياع ما تولّد من زخم إيجابي منذ الربيع الماضي ما لم يحرز بعض التقدم الملموس في المستقبل القريب، توجيه دعوته إلى الحكومة وداو أونغ سوو كيي إلى أن يضعا خلافاتهما جانباً وأن يتحّدا من أجل القضية الأكبر وأن يبدأ حوارهما السياسي بأسرع وقت ممكن كيما يتسنى تحقيق مصالحة وطنية تكون مقبولة لدى جميع الأطراف المهتمة في ميانمار في وقت مبكر.

مقدمة

١- يقـــدّم هـــذا التقرير عملاً بالفقرة ٦ من قرار الجمعية العامة ٢٣١/٥٧، الذي طلبت به الجمعية إليّ أن أواصـــل مســـاعيّ الحميدة وأن أتابع مباحثاتي مع حكومة وشعب ميانمار بشأن حالة حقوق الإنسان واستعادة الديمقراطية، وأن أقدّم إليها في دورتها السابعة والخمسين تقارير إضافية عن التقدم المحرز في هذه المباحثات، وأن أقدّم إليها في دورتها الثامنة والخمسين وإلى لجنة حقوق الإنسان في دورتها التاسعة والخمسين، تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار.

٢- وعلى نحو ما أوضحت في تقارير سابقة، أرى أن الدور الذي أسندته إليّ الجمعية العامة يتمثّل في القيام بمســـاع حميدة، وأنه يختلف عن مهمة تقصّي الحقائق التي أناطتها لجنة حقوق الإنسان بالمقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في ميانمار.

٣- وقام مبعوثي الخاص بشأن ميانمار، السيد رازالي إسماعيل، منذ تقديم تقريري الأخير، بزيارة ميانمار ثلاث مـــرات، وذلك في الفترات: من ٢٣ إلى ٢٦ نيسان/أبريل ومن ٢ إلى ٦ آب/أغسطس ومن ١٢ إلى ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. أمّا المحاورون الرئيسيون الذين تباحث معهم من جانب الحكومة فهم: الفريق خين نيونت، الأمـــين الأول لمجلـــس الدولة للسلام والتنمية، ويو وين أونغ، وزير الخارجية، ويو خين ماونغ وين، نائب وزير الخارجية. كما أجرى مباحثات مع آخرين منهم: العميد ديفيد آبيل، الوزير في ديوان رئيس المجلس، ويو تين وين، وزير الثقافة والعمل، واللواء تين هلاينغ، وزير الداخلية، ويو سو ثا، وزير التخطيط الوطني والتنمية الاقتصادية. والتقى أيضاً، خلال الزيارتين اللتين قام بهما في نيسان/أبريل وتشرين الثاني/نوفمبر، باللواء الأقدم ثان شوي ونائبه ماونغ آيي ورئيس مجلس الدولة للسلام والتنمية ونائبه على التوالي.

٤- وفي أثـــناء كل زيارة من زياراته، التقى على حدة الأمين العام للرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، داو أونغ سان سوو كيي. كما زار مبعوثي الخاص مقر الرابطة للقاء أعضاء اللجنة التنفيذية المركزية، ومنهم رئيسها يو أونغ شوي ونائبه يو تين أو والمتحدّث يو لوين. وبالإضافة إلى ذلك، تبادل آراء مع ممثلين عن الفئات العرقية، وأعضـــاء السلك الدبلوماسي، وفريق الأمم المتحدة القطري والمنظمات غير الحكومية الدولية في ميانمار، بما فيها لجنة الصليب الأحمر الدولية.

أولاً - مضمون المباحثات

٥- طـــرأت بعـــض التطورات الإيجابية بحلول نهاية عام ٢٠٠١، مثل مواصلة الإفراج عن سجناء سياسيين وتخفيف بعض القيود المفروضة على الأنشطة السياسية المشروعة للرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية، وعلى أنشطة

بعض الأحزاب السياسية الشرعية الأخرى لميانمار. ولذلك ازدادت التوقعات في أوائل عام ٢٠٠٢ بأن الوقت قد حان كيما تبدأ الحكومة وداو أونغ سان سوو كيي بحوار موضوعي. وتركزت المباحثات التي أجريناها أنا ومبعوثي الخاص كل على حدة مع سلطات ميانمار على الكيفية التي تتمكّن بها الأمم المتحدة من تقديم المساعدة في الانتقال بمحادثات بناء الثقة، التي بدأت بين الحكومة وداو أونغ سان سوو كيي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، إلى حوار سياسي حول مسائل أكثر اتساماً بطابع موضوعي.

٦- وأكّد مبعوثي الخاص، في أثناء الزيارة التي قام بها إلى يانغون في نيسان/أبريل، على أهمية قيام الحكومة برفع ما تبقى من قيود على حرية تنقل داو أونغ سان سوو كيي، وإجراء حوار سياسي معها بأسرع وقت ممكن. وأبلغ زعماء الحكومة مبعوثي الخاص بنطاق الاتصالات بين الحكومة وداو أونغ سان سوو كيي والرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية. وأكدوا له، إضافة إلى ذلك، أنه على الرغم من كشف النقاب عن مؤامرة انقلاب في آذار/مارس، لم يؤخروا محادثات بناء الثقة مع داو، وأن عملية المصالحة الوطنية جارية على قدم وساق وستطرأ تطورات إيجابية في المستقبل القريب.

٧- ورُفع ما تبقى من قيود على حرية تنقل داو أونغ سان سوو كيي في ٦ أيار/مايو. وأعلنت الحكومة في بيانها أنها ستلتزم مجدداً "بالسماح لجميع رعايانا بالمشاركة بحرية في المعترك السياسي". وردّت داو أونغ سان سوو كيي على ذلك بالإشارة إلى أن "مرحلة بناء الثقة قد تمت". ورحّبتُ بهذه الخطوة باعتبارها تطوراً رئيسياً قد يوفّر زخماً جديداً لعملية بناء الثقة والمصالحة الوطنية.

٨- وواصل مبعوثي الخاص مباحثاته مع سلطات ميانمار نيابة عني، وذلك عندما عاد إلى يانغون في آب/أغسطس ثم في تشرين الثاني/نوفمبر. وأعاد توجيه الدعوة إلى الحكومة وداو أونغ سان سوو كيي للبدء بحوار موضوعي عن طريق استغلال ما تولّد من زخم إيجابي منذ أيار/مايو. وذكّر الحكومة، إضافة إلى ذلك، بأن الإفراج عن المحتجزين السياسيين هو مؤشر مهم لعملية المصالحة الوطنية. كما أعاد توجيه دعوته للإفراج عن أغلبية هؤلاء المحتجزين، وفي النهاية عن جميع من تبقّى منهم بأسرع وقت ممكن، ويُفضّل أن يتم ذلك من خلال إصدار عفو مرة واحدة أو على مراحل. ودعا، خلال البعثة التي أُوفد بها في تشرين الثاني/نوفمبر، الحكومة إلى الإفراج عن ٢٠٠ محتجز سياسي على الأقل بحلول نهاية عام ٢٠٠٢.

٩- وأبلغت الحكومة، لدى اعترافها بعدم إجراء هذا الحوار حول مسائل موضوعية لحد الآن، مبعوثي الخاص بأن المباحثات مع داو أونغ سان سوو كيي جارية من خلال فريق جديد يقوده وزير التعليم. وفيما يتعلق بمسألة المحتجزين السياسيين، أوضح الأمين الأول للمبعوث الخاص أن الحكومة ستنظر في مسألة الإفراج عن هؤلاء على أساس كل حالة على حدة، نظراً للحاجة إلى المحافظة على الأمن والاستقرار الوطنيين. وبعد مضي وقت قصير على هذه البعثة، أعلنت الحكومة، في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، أنه سيتم الإفراج عن ١١٥ محتجزاً سياسياً. ومع ذلك،

لا يوجد لحد الآن ما يؤكّد أن الإفراج عن جميع هؤلاء قد تم فعلاً. وعلاوة على ذلك، الاحِظُ بانشغال أن هناك تقارير موثوقاً بها وردت بشأن اعتقالات سياسية جديدة، وذلك منذ قيام مبعوثي الخاص بآخر زيارة لـــه.

١٠- وبحث مبعوثي الخاص، في أثناء ما عقده من اجتماعات مستقلة مع الحكومة وداو أونغ سان سوو كيي، إمكانـــية زيادة المساعدات الإنسانية الدولية وتلك التي تقدمها الأمم المتحدة بغية مساعدة ميانمار على مواجهة التحديات التي تمثلها مجالات مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والتعليم والأمن الغذائي. وحث كلاً منهما على التعاون بشأن واحد أو أكثر من المشاريع الإنسانية. وطمأنت الحكومة مبعوثي الخاص إلى أن داو أونغ سان سوو كيي سيكون لها مطلق الحرية في زيارة أي موقع من مواقع المشاريع التي تديرها الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومـــية الدولية وحتى تلك التي تديرها الحكومة، إذا ما اتّفق الطرفان على هذه الزيارات سلفاً، وأعربت عن استعدادها للترحيب بالتوصيات التي ستضعها كيي استناداً إلى ما تقوم به من زيارات. وأبلغت كيي، من جانبها، مبعوثي الخاص، كنتيجة لسفرها إلى مقاطعتي ماندالاي ومون، عن استعدادها كيما "تتعاون مع الحكومة بوسائل ستعود بالفائدة مباشرة على جميع شعب ميانمار وتؤدي إلى تطور حالة الديمقراطية". وبمعزل عن ذلك، أثار مبعوثي الخـــاص مسألة اقتصاد ميانمار ذات الصلة، مع كل من الحكومة وداو أونغ سان سوو كيي، والحاجة إلى إدخال تعديلات عليه تتزامن مع عملية المصالحة الوطنية الجارية واستعادة الديمقراطية.

١١- وحـــاول مبعوثي الخاص شرح ما طرأ من تطورات أخيرة على عملية المصالحة الوطنية لممثلين عن فئات عرقية تدعم الأمم المتحدة شمولها في هذه العملية في نهاية المطاف. وأخبرهم أن الأمم المتحدة تعتقد بأنه لا بدّ لأي حـــوار موضوعي يفضي إلى مصالحة وطنية يقبل بها جميع شعب ميانمار، من أن يشمل في النهاية كافة الأطراف السياســـية المعنـــية في البلاد، بما في ذلك ممثلون عن الفئات العرقية. وأعرب زعماء هذه الفئات من جانبهم عن دعمهم للمحادثات الجارية، وعن الأمل في أن يُدعوْا إلى المشاركة في عملية المصالحة الوطنية في وقت مناسب.

١٢- ومـــن جانبي، فقد شجّعت الحكومة على البدء بحوار سياسي مع داو أونغ سان سوو كيي بأسرع وقت ممكن، حين التقيت وين أونغ، وزير الخارجية خلال انعقاد الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة. كما حثثت الحكومـــة، لدى تأكيدي على ضرورة الإفراج عن كافة السجناء السياسيين في نهاية المطاف، على تنفيذ الإفراج الجماعي عمّن تبقى من سجناء، الأمر الذي سيوجه في رأيي رسالة قوية تعبرّ عن التزامها بعملية المصالحة الوطنية. ودعيت الحكومة إلى دعم جهود الأمم المتحدة الرامية إلى توسيع المساعدات المقدمة للتصدي لفيروس نقص المناعة البشـــرية/الإيدز ومعالجة المسائل الإنسانية الأخرى التي تواجهها ميانمار، وإلى التعاون، تحقيقاً لهذه الغاية، تعاوناً كـــاملاً في تنفيذ برامج فريق الأمم المتحدة القطري في البلاد. وأكد لي وين أونغ، وزير الخارجية، بأن الحكومة ملتزمة بالعمل على تحقيق تطلعات الشعب لبلوغ نظام ديمقراطي متعدد الأحزاب، بيد أنه شدد في نفس الوقت، على الحاجة إلى بناء دولة قوية يمكنها مواجهة أي تحدّيات تهدد سلامتها الإقليمية.

ثانياً – ملاحظات

١٣- يؤسفني أن الأحظ أن حواراً موضوعياً بين الحكومة وداو أونغ سان سوو كيي لم يبدأ لحد الآن. ويبدو، على الرغم من حصول بعض التطورات المهمة، بما في ذلك إزالة القيود المفروضة على حركة داو أونغ سان سوو كيي في ٦ أيار/مايو ٢٠٠٢، أن عملية المصالحة الوطنية قد تعثّرت خلال الأشهر العديدة المنصرمة. ويساورني القلق إزاء إمكانية تراجع هذه العملية ما لم يحرز بعض التقدم الملموس بسرعة في المستقبل القريب. وأُناشد بقوة اللواء الأقدم ثان سوي وزعماء الحكومة الآخرين وداو أونغ سان سوو كيي، أن يضعوا خلافاتهم جانباً وأن يتحدوا من أجل القضية الأكبر، ألا وهي قضية المصالحة الوطنية ويبدأوا حواراً جوهرياً بأسرع وقت ممكن. ولن تتمكن ميانمار من ضمان تحقيق مصالحة وطنية دائمة وتحول ديمقراطي سلس، إلاّ من خلال إجراء حوار شامل. كما أكرر دعوتي للحكومة لتجد سبلاً للإفراج بسرعة عن كافة من تبقى من المحتجزين السياسيين والتخفيف من القيود المتبقية على أنشطة الأحزاب السياسية الشرعية. وينبغي لشعب ميانمار أن يبدأ بالاستفادة استفادة مباشرة من عملية المصالحة الوطنية الجارية حالياً في البلاد. ولذلك، أحثّ الحكومة على التعاون مع الرابطة الوطنية من أجل الديمقراطية والأحزاب السياسية الشرعية الأخرى، فضلاً عن الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة، لضمان توزيع المساعدات الإنسانية توزيعاً يتّسم بالفعالية والشفافية. وأشجعها، إضافة إلى ذلك، على قبول الدعوات الموجهة إليها من المؤسسات المالية الدولية لبدء مباحثات حول كيفية إدخال بعض التعديلات الضرورية على اقتصاد ميانمار.

١٤- وإنّي ممتن كل الامتنان لما قدمته دول أعضاء مهتمة، من داخل المنطقة وخارجها، من دعم لي ولمبعوثي الخاص بغية تسهيل تحقيق عملية المصالحة الوطنية في ميانمار. وإني على استعداد لمواصلة بذل قصارى جهدي لتسهيل هذه العملية، بمساعدة كافة الدول الأعضاء المهتمة.

- - - - -